لدى زيارتها مستودع حافلات النقل العام.. وكيل النقل البري:

مواصلة تطوير منظومة النقل العام بما يعزز كفاءتها وسلامتها

تشغيل حافلات كهربائية في إطار خطة شاملة للتحول إلى منظومة نقل عام متكاملة وصديقة للبيئة

أكدت فاطمة عبدالله الظاعن وكيل النقل البري والبريد بوزارة المواصلات والاتصالات، حرص الوزارة على مواصلة تطوير منظومة النقل العام بما يعزز كفاءتها وسلامتها واستدامتها، انطلاقاً من التزامها بتوفير خدمات نقل موثوقة وآمنة للمواطنين والمقيمين، ومواصلة متابعة جاهزية القطاع ورفع أدائه بما يواكب أفضل الممارسات العالمية.

جاء ذلك خلال زيارة قامت بها وكيل النقل البري والبريد لمستودع حافلات النقل العام، بحضور الإدارة التنفيذية لشركة البحرين للنقل العام، للاطلاع على الاستعدادات التشغيلية وجاهزية المستودع، ومتابعة سير العمليات اليومية والخطط المستقبلية الرامية إلى دعم التحول نحو منظومة نقل عام أكثر استدامة.

وأوضحت الظاعن أن أداء شبكة النقل العام في تطور مستمر ويشهد إقبالاً ملحوظاً من المستخدمين، وهو ما يعكس جاهزية منظومة النقل العام وقدرتها على المحافظة على استمرارية الخدمة في مختلف الظروف.

كما اطلعت الظاعن على استعدادات المستودع للتحول إلى تشغيل الحافلات الكهربائية، في إطار خطة شاملة للتحول إلى منظومة نقل عام متكاملة وصديقة للبيئة، بما يسهم في دعم مستهدفات مملكة البحرين للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060، وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير قطاع نقل أكثر كفاءة واستدامة.

وفي هذا الإطار، تم استعراض خطط الشركة للاستفادة من الخبرة الواسعة التي تتمتع بها شركتها الأم – مجموعة «موبيكو» (Mobico Group)، وهي مشغل دولي لخدمات النقل العام مقره المملكة المتحدة – سواء في مجال إدخال أحدث التقنيات للمركبات العاملة بالطاقة النظيفة أو في إدارة العمليات المعقدة لتحويل مستودعات الحافلات الى العمل بالطاقة الكهربائية، بما يضمن توافق المشروع مع أفضل الممارسات العالمية.

من جانبه، صرح روبرت كونواي المدير العام لشركة البحرين للنقل العام، قائلاً: «نرحب بهذه المبادرة من وزارة المواصلات والاتصالات؛ فقد أدركت العديد من المدن الكبرى حول العالم أن توفير شبكة فعالة للنقل العام يُعد ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد، وتؤدي الحافلات دوراً محورياً في هذا المجال من خلال تسهيل الوصول إلى العديد من المناطق المحلية التي يحتاج الناس إلى ارتيادها. ويُعد إدخال المركبات الكهربائية الخطوة الطبيعية التالية لمملكة البحرين، ونحن نعتز بالعمل مع الوزارة لتطوير هذه الحلول».

وتُعد شركة البحرين للنقل العام الجهة المشغلة لخدمات الحافلات في مملكة البحرين، حيث تدير أسطولاً يضم نحو 140 حافلة تعمل عبر 26 خطاً تغطي مختلف محافظات المملكة، وتخدم أكثر من 650 محطة توقف. وقد تجاوز إجمالي عدد الرحلات المنفذة عبر الحافلات 113 مليون رحلة منذ عام 2015 حتى عام 2025، بما يعكس الدور الحيوي الذي تضطلع به الشركة في دعم منظومة النقل العام وتوفير خيارات تنقل موثوقة للمواطنين والمقيمين.

خليجي بنك يتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية لإطلاق «أكاديمية خليجي لقادة المستقبل» لعملاء حساب (أجيال)

أعلن خليجي بنك، أحد البنوك الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين، تعاونه مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية لإطلاق أكاديمية خليجي لقادة المستقبل، التي تهدف إلى دعم طلبة المدارس والجامعات من عملاء حساب (أجيال) للناشئة وتنمية مهاراتهم القيادية والمالية والرقمية ضمن تجربة تدريبية مكثفة تجمع بين المعرفة التطبيقية والعمل الجماعي والتفاعل المباشر مع بيئة الأعمال الحديثة.

ويُقام برنامج الأكاديمية في مقر معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية ويستهدف 100 طالب وطالبة من عملاء حساب «أجيال». وقد تم تصميم البرنامج ليمنح المشاركين تجربة تعليمية تفاعلية تتضمن جلسات تطبيقية وورش عمل وأنشطة لبناء الفريق ومحاكاة التداول، إلى جانب فترات مخصصة للتواصل وتبادل الأفكار بين المشاركين في بيئة تعليمية محفزة.

ويتناول برنامج أكاديمية خليجي لقادة المستقبل مجموعة من المحاور التي تواكب احتياجات الجيل الجديد، من بينها اكتشاف الأنماط القيادية وتطوير مهارات التواصل وبناء العلاقات المهنية، إضافة إلى الثقافة المالية والمبادئ الشرعية في إدارة الأموال والاستثمار. كما يتضمن محاكاة عملية للتداول وورشة حول الذكاء الاصطناعي ودور الشباب كسفراء رقميين قادرين على مواكبة التحولات التقنية المتسارعة.

وبهذه المناسبة، صرّحت السيدة أميرة أحمد العباسي، مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في خليجي بنك، بالقول: «يمثل حساب (أجيال) أكثر من مجرد منتج مصرفي، فهو منصة متكاملة نهدف من خلالها إلى غرس مفاهيم الادخار والإدارة المالية السليمة لدى الأطفال والشباب منذ مراحل مبكرة، ومساعدتهم على إدارة مواردهم المالية بوعي ومسؤولية، وتعزيز استقلاليتهم وثقتهم بأنفسهم واستعدادهم للمستقبل».

○ أميرة أحمد العباسي.

○ فاطمة أحمد آل بن علي.

وأوضحت العباسي بالقول: «وتأتي أكاديمية خليجي لقادة المستقبل في امتداد لهذه الرؤية، لتقدم برنامجًا تدريبيًا صيفيًا لعملاء حساب (أجيال) ممن تقل أعمارهم عن 21 عام، إذ يجمع هذا البرنامج الصيفي بين المعرفة والتطبيق في مجالات القيادة والتخطيط المالي والاستثمار والمهارات الرقمية. ويسرنا دعوة عملاء حساب (أجيال) وأولياء أمورهم إلى المبادرة بالتسجيل والاستفادة من هذه التجربة التعليمية الثرية، كما نشجع أولياء الأمور الراغبين في إتاحة هذه الفرصة لأبنائهم على فتح حساب (أجيال) والاستفادة من المزايا المتعددة التي يقدمها».

من جانبها، علقت السيدة فاطمة أحمد آل بن علي مدير إدارة الموارد البشرية في خليجي بنك، بالقول: «نؤمن بأن الاستثمار الحقيقي في مستقبل المملكة يبدأ من الاستثمار في طاقات شبابها، ولذلك حرصنا على تصميم تجربة تدريبية تنمي مهاراتهم الشخصية والمهنية وتعزز لديهم روح المبادرة والعمل الجماعي والقدرة على التواصل وحل المشكلات ضمن مواقف عملية تحاكي بيئات الدراسة والعمل».

وتابعت بالقول: «يعكس تعاوننا مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية التزامنا ببناء جسور مبكرة بين التعليم وسوق العمل وإتاحة الفرصة أمام الطلبة للتعرف إلى المهارات المطلوبة في المستقبل. كما تسهم أكاديمية خليجي لقادة المستقبل في توسيع مداركهم بشأن المسارات المهنية في القطاع المالي والتقني، وتشجيعهم على اكتشاف نقاط قوتهم وتطويرها بثقة ومسؤولية».

ويقدم حساب (أجيال)، الحائز على جائزة أفضل حساب مصرفي لفئة الشباب والقاصرين في مملكة البحرين لعام 2025، حلولاً مصرفية مصممة للأطفال والشباب حتى سن 21 عامًا، وتشمل حساب (أجيال) للادخار وحساب (أجيال الوافر) لإيداع وحساب (أجيال الوافر)، إلى جانب مزايا تشجع على الادخار والاستثمار والاستخدام المسؤول للخدمات المصرفية.

ويؤكد خليجي بنك من خلال هذه المبادرة حرصه على مواصلة تطوير برامج مجتمعية ومصرفية تستجيب لاحتياجات الأجيال الجديدة وتجمع بين التثقيف المالي وتنمية المهارات والاستعداد للمستقبل. كما يجدد البنك التزامه بتقديم حلول مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تسهم في تمكين العملاء بمختلف فئاتهم العمرية ودعم طموحاتهم على المدى الطويل.

مع إضافة مساعدين بالذكاء الاصطناعي «سهيل» و«سهيلة»..

«التسهيلات التجارية» تطلق تحديثا رقميا لتطبيق «سهل»

أعلنت شركة البحرين للتسهيلات التجارية إطلاق تحديث لتجربة المستخدم وواجهة الاستخدام (UI/UX) في تطبيقها «سهل» الحائز الجوائز، في خطوة تجسّد التزامها المستمر بترسيخ مسيرة التحول الرقمي وتقديم تجربة أكثر سلاسة وذكاءً لعملائها. ويشمل التحديث – الذي طوّرته الشركة بكوادرها البحرينية بالكامل – صفحةً رئيسيةً جديدةً كلياً، وصفحة ولاء مطوَّرة، وخيارات استبدال موسَّعة للنقاط، إضافةً إلى مساعدَين ذكيَّين مدعومَين بتقنيات الذكاء الاصطناعي هما «سُهيل» و«سُهيلة».

وتمنح الصفحة الرئيسية الجديدة العملاء وصولاً أسرع وأكثر سلاسةً إلى خدماتهم ومنتجاتهم التمويلية وخدمات ما بعد التمويل ضمن واجهة واحدة منظّمة وسهلة الاستخدام، فيما تتيح صفحة الولاء المطوَّرة الاطلاع على رصيد نقاط الولاء والمكافآت وإدارتها واستبدالها من مكان واحد. وتوفّر خيارات الاستبدال الجديدة مرونةً أكبر في الاستفادة من النقاط؛ إذ يمكن للعملاء استبدالها نقداً (كاش باك)، أو عبر برنامج الولاء «جواهر» التابع لشركة «بتلكو»، أو تحويلها إلى أميال السفر لدى عدد من شركات الطيران، وتشملَ أميال «ضيف الاتحاد» من طيران الاتحاد، ونقاط أفيوس مع نادي الامتياز التابع للخطوط الجوية القطرية، وأميال طيران الخليج الناقل الوطني لمملكة البحرين، إضافةً إلى نقاط «شُكراً»، مع إمكانية التبرّع بالنقاط لصالح المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية وصندوق الزكاة والصدقات، على أن تُضاف خياراتٌ أخرى ستُعلَن قريباً.

وفي إطار حرصها على إثراء رحلة العميل، أطلقت الشركة مساعدَين ذكيَّين داخل التطبيق هما «سُهيل» و«سُهيلة»، يقدّمان للعملاء مساعدةً مباشرةً في التنقّل داخل التطبيق وتقديم الطلبات واستبدال النقاط وتصفّح الخدمات والحصول على المعلومات المتعلقة بخدماتهم. وتمثّل هذه المبادرة – التي جاء تطويرها بجهود فريق بحرينيٍّ من كوادر الشركة – خطوتها الأولى في توظيف الذكاء الاصطناعي للارتقاء بالتجربة الرقمية لعملائها، بما يعكس حرصها على الاستثمار في الكفاءات الوطنية، فيما يأتي اختيار الاسمين منسجماً مع هوية تطبيق «سهل».

○ علي المرزوق.

وبهذه المناسبة، أعرب علي إبراهيم المرزوق، الرئيس التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات بشركة البحرين للتسهيلات التجارية، عن اعتزازه بهذا الإنجاز قائلاً: «لم نكتفِ بتجديد واجهة الاستخدام، بل أعدنا تصميم تجربة تطبيق «سهل» بالكامل لتكون أكثر سلاسةً وأقرب إلى احتياجات عملائنا. ومع إطلاق مساعدَينا الذكيَّين «سُهيل» و«سُهيلة» بسواعد فريق بحرينيٍّ من داخل الشركة، نُضع قدرات الذكاء الاصطناعي بين أيدي عملائنا في خطوة أولى تفتح آفاقاً أوسع لإثراء رحلتهم الرقمية على مدار الساعة، ونؤكد التزامنا بمواصلة الاستثمار في التقنيات المتقدمة بما يرسّخ ريادتنا في قطاع التكنولوجيا التمويلية بمملكة البحرين».

يُذكر أن تطبيق «سهل» منصةٌ رقميةٌ شاملةٌ لجميع الخدمات التمويلية والتأمينية التي تقدّمها شركة البحرين للتسهيلات التجارية لعملائها، إذ يتيح لهم تقديم طلبات الحصول على الخدمات والمنتجات التمويلية بخطوات بسيطة من دون الحاجةً إلى زيارةً الفروع، إضافةً إلى استعراض تفاصيل البطاقات الائتمانية والتمويلات الشخصية وتمويلات السيارات وخدمات التأمين، مع إمكانية الوصول الفوري إلى بطاقات الائتمان الافتراضية واستخدامها عبر الإنترنت أو في المتاجر. وقد حصد تطبيق «سهل» «جائزة البحرين للمحتوى الرقمي» للمرة الثانية على التوالي (عامَي 2024 و2025)، إضافةً إلى جائزةIBS Intelligence للخدمات المصرفية الرقمية لعام 2024، بما يعكس ريادة الشركة في مجال التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية.

ويمكن للعملاء الاستفادة من التجربة الجديدة عبر تحميل تطبيق «سهل» أو تحديثه إلى أحدث إصدار، أو زيارة أقرب فرع من فروع الشركة المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة.

التحليل الاقتصادي للتشريعات الإسلامية

اطلعت باهتمام كبير على الدراسة القيّمة التي أعدها الأستاذ الدكتور عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي بعنوان «التحليل الاقتصادي بين القانون والتشريعات الإسلامية»، والتي صدرت عن معهد الاقتصاد الإسلامي في يوليو 2026، وقد شدني ما تضمنته من أفكار مبتكرة تفتح أفقاً جديداً أمام الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، من خلال الدعوة إلى تأسيس حقل معرفي يجمع بين أدوات التحليل الاقتصادي الحديثة ومقاصد الشريعة الإسلامية، بما يتيح الانتقال من الاقتصار على بيان الحكم الشرعي إلى دراسة آثاره الاقتصادية والتنموية بصورة علمية قابلة للقياس.

وتنطلق الدراسة من ملاحظة مهمة، وهي أن الاقتصاد المعاصر لم يعد قادراً على تفسير الظواهر الاقتصادية اعتماداً على العرض والطلب أو التحليل الاقتصادي التقليدي وحده، بل أصبح يحتاج إلى التكامل مع القانون والمؤسسات والقيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية. ومن هنا برز علم التحليل الاقتصادي للقانون (Law and Economics) الذي يدرس كيف تؤثر التشريعات في سلوك الأفراد وكفاءة الأسواق والاستثمار وتكاليف المعاملات، وهو ما يدعو الكاتب إلى توظيفه في دراسة التشريعات الإسلامية أيضاً، ولكن ضمن إطارها العقدي والشرعي الخاص. وتقدم الدراسة إضافة فكرية لافتة حين تميز بوضوح بين التحليل الاقتصادي للقانون الوضعي والتحليل الاقتصادي للتشريعات الإسلامية؛ فالأول يجعل معيار الكفاءة الاقتصادية وتعظيم المنفعة المادية غايته الأساسية، بينما ينطلق الثاني من مقاصد الشريعة، بحيث تكون أدوات الاقتصاد وسيلة لفهم آثار الأحكام الشرعية وليس للحكم عليها أو تعديلها. وهذا التفريق في غاية الأهمية لأنه يحافظ على المرجعية الشرعية، وفي الوقت نفسه يستفيد من المناهج الاقتصادية الحديثة في قياس النتائج الواقعية للتشريعات. ومن وجهة نظري، فإن القيمة الحقيقية لهذه الدراسة لا تكمن فقط في طرحها النظري، وإنما فيما يمكن أن تفتحه من برامج بحثية تطبيقية جديدة. فالعالم الإسلامي يحتاج اليوم إلى دراسات كمية تقيس – بالأرقام والمؤشرات – الأثر الاقتصادي لتحريم الربا، والزكاة، والوقف، وأحكام الإفلاس، والشفعة، ومنع الاحتكار، والغرر، وغيرها من الأحكام، ومدى انعكاسها على الاستقرار المالي، وتوزيع الثروة، وتحفيز الاستثمار، والحد من الأزمات الاقتصادية. لقد آن الأوان لأن ينتقل الاقتصاد الإسلامي من مرحلة الدفاع النظري إلى مرحلة البرهنة العلمية المدعومة بالبيانات والنماذج القياسية.

○ بقلم:
عدنان أحمد يوسف.

وتنسجم هذه الرؤية مع الاتجاهات العالمية الحديثة في الاقتصاد المؤسسي (Institutional Economics)، واقتصاد السلوك (Behavioral Economics)، وتحليل الأثر التنظيمي (Regulatory Impact Assessment)، والتي أصبحت جميعها تركز على قياس أثر القوانين والتنظيمات على الأداء الاقتصادي. وإذا كانت الاقتصادات المتقدمة تستخدم هذه الأدوات لتقييم سياساتها العامة، فإن الاقتصاد الإسلامي أولى بذلك، لأنه يمتلك منظومة تشريعية متكاملة تمتد لأكثر من أربعة عشر قرناً، وتحتاج إلى إعادة اكتشاف قيمتها الاقتصادية بمنهجية علمية معاصرة.

أما بالنسبة إلى البحرين، فإن هذه الدراسة تكتسب أهمية استثنائية. فالمملكة تُعد إحدى أبرز العواصم العالمية للاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتحتضن، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)، والوكالة الإسلامية العالمية للتصنيف الائتماني، إلى جانب عشرات البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. ومن هنا فإن البحرين تمتلك البيئة الأكاديمية والتشريعية والمؤسسية المناسبة لتكون رائدة في تطوير هذا الحقل العلمي الجديد، سواء عبر إنشاء برامج جامعية متخصصة، أو تأسيس مركز بحثي لإجراء دراسات تطبيقية حول الأثر الاقتصادي للتشريعات الإسلامية، أو إعداد مؤشرات دولية تقيس كفاءة هذه التشريعات في تحقيق التنمية والاستقرار المالي. إن ما طرحه الدكتور عبدالرحيم الساعاتي لا يمثل مجرد إضافة أكاديمية، بل يمكن أن يشكل بداية لمرحلة جديدة في تطور الاقتصاد الإسلامي، تنتقل به من التركيز على توصيف الأحكام إلى قياس آثارها الاقتصادية بصورة علمية ومنهجية. وإذا نجحت الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات المالية، ولا سيما في البحرين، في تبني هذا التوجه وتطويره، فإنها لن تسهم فقط في إثراء الفكر الاقتصادي الإسلامي، بل ستعزز أيضاً المكانة العالمية للمملكة باعتبارها مركزاً للابتكار في صناعة التمويل الإسلامي والبحث الاقتصادي المتخصص.

«بنك البحرين للتنمية» ضمن أقوى 50 شركة بحرينية

تقديرًا لدوره في دعم نمو قطاع المؤسسات وتعزيز منظومة ريادة الأعمال في مملكة البحرين، أدرج بنك البحرين للتنمية ضمن النسخة الخامسة من «قائمة البلاد لأقوى 50 شركة بحرينية 2026». جاء ذلك خلال حفل التكريم الذي نظمته مؤسسة البلاد الإعلامية، بحضور عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة، إلى جانب نخبة من كبار المسؤولين، وقادة القطاع الخاص، ورجال الأعمال، وصناع القرار.

وتؤكد هذه الخطوة التزام بنك البحرين للتنمية المستمر بالنهوض بدوره كمؤسسة مالية تنموية تسهم في تعزيز نمو القطاع الخاص، عبر توفير حلول تمويلية وبرامج دعم متخصصة تمكّن المؤسسات ورواد الأعمال من تطوير مشاريعهم، وتعزز قدرتهم على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة.

كما تقف شاهدًا على مكانة البنك الرائدة بصفته شريكا وطنيا فاعلا في دعم الأولويات الاقتصادية للمملكة، وبناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على الابتكار وريادة الأعمال.

وبهذه المناسبة، أكدت دلال الفيص الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين للتنمية، أن إدراج البنك ضمن «قائمة البلاد لأقوى 50 شركة بحرينية 2026» يمثل تقديرًا لمسيرته الممتدة وجهوده المتواصلة المعنية بتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحرينية، بهدف تعزيز بيئة ريادة الأعمال في المملكة. وأكملت قائلة: «نفخر بهذا التكريم الذي يعكس الثقة المنوطة بدور بنك البحرين للتنمية في دعم أصحاب المشاريع والمؤسسات عبر مختلف مراحل نموهم. ونحن نؤمن بأن نجاح البنك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنجاح عملائه. لذا فإننا نواصل تطوير حلولنا وخدماتنا بما يلبي احتياجاتهم ويدعم تطلعاتهم المستقبلية».

مجلس المناقصات يطرح مشاريع جديدة في البنية التحتية والخدمات

كتبت: نوال عباس

طرح مجلس المناقصات والمزايدات بالتعاون مع الجهات الحكومية والشركات الوطنية بعض المناقصات جديدة، شملت مشاريع في قطاعات البنية التحتية والطيران والصحة والبيئة، تضمنت أعمالاً استشارية لتطوير مشروع شرق الحد الإسكاني، وصيانة أنظمة السلامة في مطار البحرين، إضافة إلى خدمات لمستشفى عوالي وأعمال خاصة بالصرف الصحي.

وتصدرت المناقصات مشروع الخدمات الاستشارية الهندسية لأعمال الكهرباء والماء لمشروع تطوير الطرق المؤدية إلى مشروع شرق الحد الإسكاني، الذي طرحته وزارة الأشغال بعقد يمتد 56 شهراً، ويشمل إعداد دراسات الجدوى والتصاميم الأولية والتفصيلية لنفق الخدمات، وإعداد تصاميم تحويلات وحماية خدمات الكهرباء والمياه، إلى جانب الإشراف على تنفيذ عدد من مراحل المشروع، فيما حددت الوزارة الضمان الابتدائي للمناقصة بمبلغ 100 دينار.

كما طرحت مجموعة طيران الخليج (BAC) مناقصة مدة 5 سنوات لتقديم خدمات الصيانة والدعم الفني لأنظمة إنذار الحريق من هانيويل وبرمجيات نظام إدارة المباني، بهدف توفير الدعم الفني والتدريب لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة بالأجهزة والبرمجيات الخاصة بأنظمة هانيويل في مطار البحرين، وحددت الضمان الابتدائي للمناقصة بقيمة 4 آلاف دينار.

وفي قطاع الطرق، أعلنت وزارة الأشغال مناقصة توريد وتركيب سياج الأمان مدة عامين، وتشمل توفير وتركيب حواجز السلامة المرورية وفق المواصفات المعتمدة، بهدف الحد من حوادث الطرق وتنظيم حركة السير، مع اشتراط حصول المتقدمين على رخصة تأهيل سارية ضمن فئة أعمال المرور، وحددت الضمان الابتدائي للمناقصة بمبلغ 2500 دينار.

وفي القطاع الصحي، طرحت بابكو إنرجيز مناقصة لإبرام عقد يمتد 3 سنوات لتقديم خدمات التنظيف الجاف وغسيل الملابس لمستشفى عوالي وعيادة المصفاة، مع السماح بتقديم أكثر من خيار في العطاءات، فيما بلغت قيمة الضمان الابتدائي 500 دينار.

كما شملت المناقصات مشروع أخذ العينات والقياس في منشآت الصرف الصحي الذي طرحته وزارة الأشغال مدة 24 شهراً، ويهدف إلى تنفيذ أعمال جمع العينات وإجراء الفحوصات الميدانية في مركز توبلي ومحطات وخزانات مياه الصرف الصحي ومحطات الضخ والمخلفات الصناعية، إلى جانب توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لقياس الأكسجين المذاب وغاز كبريتيد الهيدروجين، وحدد الضمان الابتدائي للمناقصة بمبلغ 1000 دينار.